

فيه التوكيد على الاثنى كما في حقيقة العصوية وعند محمد في المال بينهما انصافا  
 باعتبار الاصول وهو ظاهر الرواية والوجه فيه ان استحقاق قهر الميراث  
 بقرب الام باعتبار هذه القرابة لا يقتضي التمييز على الاثنى اهلا بل يكتفي  
 بغير الاثنى على ما ليس ان ام الام صاحبة فرض بخلاف ام الام وان تم  
 فيفضل الاثنى ههنا فلا اقل من التسوية باعتبار ابا عملى به وان لم يتزوج  
 في القرب وليس بينهم ولا عصبية كنبت بنت الابن بنت الابن او كما  
 كانهم اولاد العصبية كنبت ابنت الابن لاب وام او لاب او كما ان بعضهم  
 اولاد العصبية وبعضهم اولاد اصحاب القربى كنبت الابن لاب  
 وام وبنت الابن لام فابو يوسف رحمه الله في الامم في قوله ابنته فتفنده  
 من كان اصله ام الام او ابنته من كان اصله ام الام فقط او الام  
 فقط بنت بنت بنت لاب وام او ابنته من كان اصله ام الام فقط او الام  
 لاب ومن كان اصله ام الام او ابنته من كان اصله ام الام كما سجد عليه في قوله  
 وهي زوجة يومئذ المال على الاثنية والاصوات مع اعتبار عدد الفروع والتميز  
 في الاصول وهو الظاهر من قوله في الحقيقة زوجة ما اصحاب كل فروع من  
 سلك الاصول يقسم بين فروعهم كما في النصف الاقرب على ما تقدم ههنا في  
 انه اورد مثلا وانما في قوله الاماميين فيه فقال ان امرئ لم يترك  
 ثلث بنات اثوة متزوجات اعلى بعضهم لاب وام وبعضهم لاب  
 فقط وبعضهم لكل امرئ ثلث بنات بنته وثلث بنات اخواته متزوجات  
 بهذه الصفة عند ابو يوسف رحمه الله في قوله كل المال بين فروع بنات العصبية

لاب وام  
 ابنته لام  
 ابنته لام  
 ابنته لام  
 ابنته لام

ثم بين

ثم بين فروع بنات العصبية ثم بين فروع بنات الاثنية فذكر مثل حظ الاثنية  
 او باعنا باعتبار اللدنان ان ابدان الفروع وهما تتم معهن ان يقدم  
 عنده فروع بنات الاعيان على غيرهم لانهم اقرب في القرابة فيجعل  
 ارباعا فيعطى ابن الاثنية لاب وام زوجين وبنت الابن لاب وام ربعا  
 وبنت الابن لاب وام ربعا فبان ان ابو يوسف فروع بنات الاعيان يقسم  
 المال على فروع بنات العصبية باعتبار ابدانهم لان قرابة الاب اقرب  
 من قرابة الام فيجعل المال بينهم ايضا ارباعا ربعا ربعا لابن الابن  
 لاب وربع بنت الابن لاب وربع ابنته الاثنية لاب فان لم يوجد  
 فروع بنات العصبية يقسم المال على فروع بنات الاثنية واربعا ربعا ايضا  
 باعتبار ابدان فصح المسئلة على ذلك من اربعة وعند محمد  
 يقسم ثلث المال بين فروع بنات الاثنية على التسوية الا انما استواء  
 اصولهم في التسوية فاذا اعتد عدد الفروع في الاثنية لام صارت  
 كأنها اختان لام فتأخذ من ثلثي ثلث المال وياخذ الابن لام ثلثي ثلث  
 ثم ينقل نصيبها الى فروعها والباقي وهو ثلثا المال بين فروع بنات  
 الاعيان انصافا باعتبار عدد الفروع في الاصول فيصير بهذا الاجراء  
 الابن لاب وام كما خيرة من الابوين فشا وبانها في النصف  
 وح يكون نصفه اي نصف الباقي وهو الثلث لبنت الابن نصف  
 ابسما والنصف الاخر من ذلك الباقي بين ولدي الابن لاب وام للذكر  
 مثل حظ الاثنية باعتبار ابدان ابي ابدان الفروع لعدم اللدنان

بجعل 2